

إقصاء المنتقدين

القوانين المقيدة المستخدمة لقمع
المجتمع المدني في الأردن

يسعى الأردن منذ زمن طويل إلى تقديم نفسه على أنه بلد الإصلاح السياسي. ويتقدم الملك وممثلوه الدبلوماسيون بعروض مستوفاة لدى زيارة العواصم الغربية، عن كيف أن الأردن يحرز تقدماً في التغييرات التشريعية والسياسية بهدف زيادة هامش الحريات وضمن حكم القانون. والحقيقة مختلفة تماماً، ففي تقرير "إقصاء المنتقدين" تعرض هيومن رايتس ووتش فحصاً مفصلاً لقيود الحكومة الأردنية على الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات وأثر هذه القيود على حرية الأردنيين في تنظيم منظمات مستقلة أو الاحتجاج علناً.

وفي عام 2007 عرضت الحكومة قانوناً جديداً للجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية، وهو ما يُعد بمثابة خطوة واسعة إلى الخلف في حقوق الأردنيين الخاصة بتكوين الجمعيات؛ إذ أنه بموجب التشريع المقترح، فالحكومة هي الحكم الوحيد في مسألة بقاء أي منظمة مجتمع مدني من عدمه، والأنشطة التي ستسمح لها بمزاومتها، مما يحرم هذه المنظمات من أي استقلال حقيقي.

وحرية الأردنيين في التجمع أقل، إذ أنه إثر ظهور قيود جديدة في عام 2004، فيجب أن يوافق المحافظ الآن على المظاهرات والاجتماعات العامة مسبقاً وفي غالبية الحالات يرفض المحافظون منح التصاريح، دون إبداء أسباب، لا سيما لأي مجموعة تُرى – ولو بالمعنى الواسع الفضفاض – على أنها مجموعة معارضة.

وزعم كبار المانحين الدوليين – كلٌّ من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي – أن جزءاً هاماً من أهدافها في الأردن هو تشجيع تنمية المجتمع المدني. والمحزن أنه لم يتم فعلياً إنجاز غير القليل (مقابل مساعدة مقدمة للأردن في عام 2006 بلغت ما يربو على 600 مليون دولار) في سبيل منع الأردن من التراجع إلى الخلف في مجال الحق في التجمع وتكوين الجمعيات.

الأردن

إقصاء المنتقدين

القوانين المقيدة المستخدمة لقمع
المجتمع المدني في الأردن

"قوات الشرطة تواجه متظاهرين يعارضون قانوناً جديداً بشأن الأحزاب السياسية في عمان، في 2 مايو/أيار 2007. وقد رفض محافظ عمان – في وقت سابق – منح التصريح بتنظيم مظاهرة أكبر كان يرتب لها 28 حزباً من أحزاب المعارضة". © 2007 رويترز

